وزارة التخطيط

دائرة التعاون الدولي

نموذج تقرير مشاركة في البرامج التدريبية

اولا : معلومات المشترك

اسم المشترك	حنان هادي درويش
التحصيل الدراسي والاختصاص	بكالوريوس قانون
العنوان الوظيفي	مشاور قانوني اقدم
اسم الجهه الحكومية	الهيئة الوطنية للاستثمار
البريد الالكتروني	Hananayie73@gmail.com
رقم الهاتف	07901491959

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	تعزيز التنافسية في المنطقة العربية السياسة الصناعية مقابل الاصلاحات الهيكلية
طبيعة البرنامج التدريبي	اون لاين
البلد	
الجهه الراعية	
الجهه المنظمه	
مدة البرنامج	ساعتان
التاريخ	٢٠٢٦/١/١٩
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	
البلدان المشاركة الاخرى	

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

- نبذة عن السياسة الصناعية قبل الثورة الصناعية وبعدها.
- تأثير اندلاع الثورة الصناعية على البلدان النامية.
- السياسة الحمائية حالة الكساد العظيم.
- التعارض بين السياسات الاقتصادية والصناعية مقابل السياسات الهيكلية.
- التكنلوجيا وتأثيرها على السياسات الصناعية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- التكامل الاقتصادي العربي.
- إصلاحات السياسات الصناعية.
- اصلاحات هيكلية كالاستقلال التكنلوجي والشمول.

رابعا: المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

أ- المنهاج التدريبي:

يعد المنهاج رصيناً كونه احتوى مقدمة تاريخية عن السياسة الصناعية قبل الثورة الصناعية والتي تشير الى الأساليب والتدخلات التي استخدمتها الدول لتنظيم ودعم الانتاج وبعد اندلاع الثورة الصناعية بدأت البلدان في الخمسينات والستينات والسبعينات بمحاولاتها لكنها لم تنجح، وبعد ذلك بدأت اتفاقية واشنطن وبدات العولمة التي غيرت الوضع بالعالم وحاليا التغير المناخي والنمو الاقتصادي الصيني وهناك اهداف جديدة هي الاحتباس الحراري والسيطرة على التجارة وجولة الدوحة التي كانت اخر المحاولات لتحرير التجارة على الصعيد العالمي.

كما أشارت الندوة الى حالة الكساد العظيم (السياسة الحمائية) وإمكانية تحرير التجارة قبل انهاء الاستعمار في البلدان والى ان وصل الى وقتنا الحاضر مستخدماً الرسوم البيانية بذلك، وان هذه الإصلاحات بالإمكان تطبيقها في العراق مع تعديل لبعض القوانين ذات العلاقة.

ب- المواصفات التخصصية:

تتضمن المواصفات والمصادر التخصصية المعتمدة ومقارنتها مع ماهو معتمد في العراق.

خامسا: النشاطات الصفية والميدانية

أ- الصفيه او النظريه

لا يوجد كونه برنامج اون لاين

ب- الميدانية

لا يوجد كونه برنامج اون لاين

سادسا: التقارير والعروض التقديمية

أ- التقارير:

كانت الندوة اون لاين ولمدة ساعتين ولم تتح الفرصة لنا المشاركة وانما كان الاستماع فقط لموضوع السياسات الاقتصادية والصناعية والسياسة الهيكلية وبصدد الموضوع نود بيان الاتي: -

السياسات الصناعية: هي مجموعة من السياسات التي تتبناها الدولة لدعم وتطوير قطاعات صناعية او إنتاجية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التنافسية وخلق فرص العمل ومن أهدافها تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع واحد ورفع القيمة المضافة ودعم الابتكار ونقل التكنلوجيا وزيادة الصادرات بنا ء صناعات استراتيجية كالطاقة والتكنلوجيا والصناعات التقيلة من خلال الدعم الحكومي يتمثل بالفروض الميسرة والحوافز الضريبية.

الاصلاحات الهيكلية: هي تغييرات في هيكل الاقتصاد والمؤسسات تهدف الى تحسين كفاءة الاقتصاد وتحسين كفاءة السوق وتعزيز دور القطاع الخاص ورفع الإنتاجية وتحقيق الاستقرار المالي ويتحقق من خلال اصلاح سوق العمل (قوانين العمل والأجور والتوظيف) واصلاح النظام الضريبي وتحرير التجارة والأسواق وإعادة هيكلة المؤسسات واصلاح وتعديل القوانين.

ان السياسات الاقتصادية والصناعية تكمل السياسات الهيكلية لأنها اقل تكلفة وواضحة ولها أهمية قصوى على السياسة الصناعية فمثلا بدأت اليابان بتطبيق السياسات الصناعية منذ العشرينات والان تعتبر من اهم البلدان في مجال الصناعات والتكنلوجيا.

كما ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن والشركات المبتكرة والناشئة يمكن للمؤسسات التحويلية ان تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

من المهم للبلدان الأعضاء التنسيق الاقليمي لتوسيع السوق وان يكون هناك ترابط على مستوى البنى التحتية ومن المهم ان يكون التكامل على الصعيد العالمي فهناك مؤسسات وبلدان تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

ب- العروض التقديمية:

بالنسبة للنشاطات الصفية تم استعراض رسوم بيانية للدول التي اتبعت السياسات الصناعية والتي طبقت الإصلاحات الهيكلية منها حول بلدان مجلس التعاون فيما يخص البتروكيمياويات لما يمثله من فرصة مهمة فالأرقام الأخيرة للسعودية مليار دولار للصناعات البتروكيمياوية. اما الميدانية فلم تتحقق كون الندوة كانت افتراضية على تطبيق الزووم.

سابعا: البرمجيات والتقنيات التكنولوجيه الحديثة

أ. **البرمجيات:** لم يتناول البرنامج أي عرض برامج وانما فقط تطرق الى موضوع التقنيات الحديثة والتكنلوجيا والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتي يتولاها القطاع الخاص لعدم قدرة الدولة على توليها.

ب- **التقينات الحديثة الاخرى:** تناول البرنامج تحول الطاقة من خلال التكنلوجيا منخفضة الكربون واشار الى ان هناك بلدان تعمل بهذا المجال فعند استخدام السياسات الصناعية سيكون لها نتائج جيدة .

ت- **اخرى:** تناول البرنامج موضوع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحول الأخضر البيئي ومدى صعوبة تولي القطاع الخاص وحده وانما تعتمد على مشاركة الدولة لحماية الصناعة وانما تضع تنسيق ديناميكي بين الدول والقطاع الخاص ومن ناحية أخرى فهو صعب على الدولة وحدها ان تتولاها ايضا.

ثامنا: الموائمة و/او محاور أخرى

من المهم للبلدان الأعضاء في التكامل الاقتصادي العربي التنسيق بينها لتوسيع السوق وان يكون هناك ترابط على مستوى البنى التحتية وان يكون التكامل على الصعيد العالمي وهناك بلدان تعتمد على الذكاء الاصطناعي وبعضها متخلف.

تاسعا: التجارب المستفادة

الأردن مثال على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والشركات المبكرة والناشئة فيمكن للمؤسسات التحويلية ان تساعد في دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل واستغلال للموارد المحلية وتطوير التكنولوجيا والصناعة وتحسين مستوى المعيشة.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

أ- كان البرنامج على تطبيق الزووم وقد اعتراه مشاكل في انقطاع التطبيق وعدم التواصل والاسترسال في المحاضرة.

ب-كان البرنامج جيدا لما تم المامه من مواضيع لها علاقة بواقع العراق ويمكن الاخذ به اثناء تعديل القوانين ليتم تطبيقه من الناحية الواقعية.

ج- ان تكون البرامج حضورية يمكن الاستفادة منها بصورة سليمة وتامة.

الحادي عشر: التوصيات والمقترحات

تطرق البرنامج الى العديد من النقاط المهمة ومنها موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعمل الصندوق العربي حيث ان السياسة الصناعية يجب ان ترى كسياسات حكومية من شأنها تعزيز الاقتصاد وهنا كبلدان لديها أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة او متقلبة وان أي تحول ناجح يرتبط بالعوامل الإنتاجية الكلية ويساعنا على فهم الأنشطة الجديدة وتساهم في تعزيز الابتكار، كما ان الأسواق فيها قيود الجراءة السوقية او سبب حالة عدم اليقين لانه لا يقوم بالتوسع.

وأخيرا فان العراق يحتاج الى تعديل القوانين ذات الصلة والى دخول التكنلوجيا التي تساهم في الإصلاحات الهيكلية ومن خلال دعم القطاع الخاص وقيام الشراكات بينها وبين الدول ومن خلال دعم الافراد(المواطنين) من النواحي المعيشية وتقديم التسهيلات لهم يساهم في النهوض بالواقع الاقتصادي والمالي للبلد وتعظيم واردات الدولة وحمل عبء عن كاهلها.